

## تناوب صيغتي "فعل" و"أفعل" في بناء معاني الكلم القرآني:

### دراسة صرف-صواتية مقطعية في سورة يوسف

<sup>1</sup>محمد المودن\*، <sup>2</sup>هجر الرزاق

<sup>1</sup> جامعة محمد الخامس بالرباط، كلية الآداب والعلوم الإنسانية (المغرب)، <sup>2</sup>جامعة محمد الخامس بالرباط، كلية الآداب والعلوم الإنسانية (المغرب)

## The Alternation between the Verbal Patterns fa‘ala and af‘ala in the Construction of Qur’anic Meaning: A Morphophonological Syllabic Study of Sūrat Yūsuf

<sup>1</sup>MOHAMED EL MOUDDEN\*, <sup>2</sup>HAJAR ERRAZZAKI

<sup>1</sup>Mohammed V University in Rabat, Faculty of Letters and Human Sciences (Morocco)

<sup>2</sup>Mohammed V University in Rabat, Faculty of Letters and Human Sciences (Morocco)

تاريخ الاستلام: 2025/08/10 تاريخ القبول: 2025/09/20 تاريخ النشر: 2025/12/01

### المخلص:

يشكل القرآن الكريم مجالاً لتكامل العلوم، حيث يتداخل فيه علم التفسير مع علوم اللغة، خاصة الصرف، الذي يفسر التحولات البنيوية للصيغ وأثرها في الدلالة. وقد عكست التفسيرات الكبرى هذا التفاعل، مؤكدة أن الفهم الدقيق للنص القرآني يقوم على استثمار أدوات البيان والاشتقاق والمعاني في تحليل السياق. ومع تطور اللسانيات وظهور علم الصوتيات، برزت الحاجة إلى مناهج تفسيرية توظف التحليل الصرف-الصواتي للكشف عن البنية العميقة للخطاب القرآني. وتندرج دراسة تناوب صيغتي "فعل" و"أفعل" في هذا الإطار، حيث يتضح أن هذا التناوب لا يخضع لضوابط صرفية فقط، بل يرتبط بالبنية الإيقاعية المقطعية، مما يكشف أبعاداً بلاغية دقيقة، ويدعو إلى اعتماد تفسير لساني تكاملي يستوعب مختلف مستويات المعنى. كلمات مفتاحية: الصرف، الصوتيات، الخطاب القرآني، الصيغ الفعلية، التفسير اللساني.

### Abstract:

This study examines the alternation between the verbal patterns *fa‘ala* and *af‘ala* in Sūrat Yūsuf, combining linguistic theory and Qur’anic exegesis. It integrates modern phonological insights, especially syllabic phonology, to show that meaning is shaped not only by morphology but also by deeper sound structures. Using a generative approach that combines morphological, semantic, and phonological analysis, the study argues that this alternation reflects a systematic link between sound structure and narrative function, rather than mere stylistic variation. It ultimately advocates for an integrated interpretive model that unites traditional and modern linguistic approaches to uncover deeper layers of meaning.

**Keywords:** Morphology, Phonology, Qur’anic Discourse, Verbal Patterns, Linguistic Interpretation.

#### مقدمة:

يشكّل القرآن الكريم على امتداد العصور ميدانا خصبا لتكامل المعارف وتفاعل التخصصات، إذ لم يكن تدبره وفهمه يوما حكرا على علم دون آخر، إنما ظل رهينا بالتأثر المعرفي بين علوم الشريعة وعلوم اللغة العربية، بوصفها أدوات تسعف لاستجلاء مقاصده ومراميه. ولئن كان علم النحو هو الإطار التنظيمي لبنية الجملة، فإن علم الصرف يشكّل مدخلا أساسا إلى فهم التغيرات الدقيقة التي تطرأ على بنية الكلمة. وقد أدرك علماء التفسير هذا الأمر منذ القدم، فاستثمروا أدوات علم الصرف في تحليلهم للنص القرآني، كما تشهد بذلك التفاسير الكبرى مثل "الكشاف" للزمخشري و"التحرير والتنوير" لابن عاشور و"المحرر الوجيز" لابن عطية، حيث يتجلى حضور علم الصرف في ربط التحولات الصيغية بوظائفها البلاغية والتأويلية.

ومع نضج الدرس اللساني الحديث، وظهور علم الصوتيات بات من اللازم استثمار هذه الأدوات الحديثة في قراءة الظواهر الصرفية للنص القرآني. إذ لم يعد كافيا الاقتصار على التحليل المعجمي الدلالي أو التفسير البياني، وإنما صار من الضروري الانفتاح على النظريات الصوتية المعاصرة، وفي مقدمتها النظرية المقطعية في الصوتيات التوليدية، التي تعنى بطبيعة هندسة المفردة.

ومن هذا المنطلق؛ فإن هذه الدراسة تندرج ضمن الجهود اللسانية المعاصرة الهادفة إلى إعادة قراءة البنية الصرفية للمفردات القرآنية، وذلك من خلال مقارنة ظاهرة صرفية دقيقة هي ظاهرة تناوب صيغتي "فعل" و"أفعل" في بناء معاني الكلم القرآني، التي تتجلى في أمثلة عديدة من قبيل قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَزَّلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾<sup>1</sup>، وقوله تعالى: ﴿وَأَنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ مُبَارَكَةٍ﴾<sup>2</sup>، حيث يختلف اختيار الصيغة الصرفية في هاتين الآيتين رغم تشابههما الظاهري في المعنى. الأمر الذي دفع مجموعة من المفسرين إلى تفسيره باعتماد الأدوات اللغوية المتاحة لهم قديما، دون التعمق في سبب تناوب صيغة "أفعل" مع صيغة "فعل" عوضا عن غيرها من الصيغ الصرفية الأخرى، أو في مبررات هذا التناوب، مما يستدعي فحصا لسانيا دقيقا لعلل هذا التناوب، ومسوغاته البنيوية والدلالية.

تنطلق هذه الدراسة من فرضية أساسها أن هذا التناوب لا يمكن رده إلى مجرد ترادف أو توكيد، كما ذهب إلى ذلك بعض البلاغيين القدماء، بل يتجاوز ذلك إلى كونه مؤشرا على تفاعل عميق بين البنية الصرفية والبنية الصوتية، وأن اختيار إحدى الصيغتين دون الأخرى إنما يتم بناء على معايير دقيقة تسهم في تشكيل المعنى، وتوجيه الإيقاع، وتحقيق الأثر البلاغي في السياق القرآني. ومن هنا، فإن الدراسة تسعى إلى تحديد هذه المعايير، والكشف عن المبادئ الصوتية التي تفسر هذا النوع من التناوب الصيغي.

ولتحقيق هذه الأهداف، تعتمد الدراسة مقارنة تحليلية توليدية ذات بعد مقطعي، تستند إلى النظرية الصوتية المقطعية كما صاغها Guerssel و Lowenstamm<sup>3</sup>، وتعمل على الربط بين التحليل الصرفي والدلالي من جهة، والتحليل الصوتي المقطعي من جهة أخرى، ضمن حقل تطبيقي يتمثل في سورة يوسف. وقد تم تعزيز هذه المقاربة بمعطيات إحصائية وصفية رصدت توزيع كل من صيغة "فعل" وصيغة "أفعل" داخل النص القرآني، قصد دعم الاستنتاجات النظرية بأدلة كمية دقيقة. وبهذا تسعى الدراسة إلى الإسهام في بناء رؤية تفسيرية لسانية تكاملية، تستوعب طبيعة بنية الصيغ الفعلية القرآنية، وتفسر علاقتها بالدلالة والسياق من منظور صرف-صواتي جديد.

ومن هنا، فإن هذه الدراسة تكتسي أهميتها من كونها تسعى إلى تطوير مقارنة تفسيرية لسانية حديثة تتجاوز المعالجات التقليدية للظواهر الصرفية في القرآن الكريم، من خلال دمج أدوات التحليل الصرف-صواتي مع التفسير الدلالي، كما تسهم

في تجسير الفجوة بين المدرسين العربي القديم واللساني الحديث، واقتراح نموذج مندمج لتحليل الصبغ الفعلية في السياق القرآني.

وبناء على ما تقدّم، فإن معالجة هذه الظاهرة اللسانية لا يمكن أن تكتمل إلا من خلال تتبّع متأنّ لمواضع ورود الصيغتين في سورة يوسف، وتحليل أنماط توزيعهما، واستكشاف خصائصهما الصوتية، ثم الوقوف على دلالاتهما السياقية والبلاغية ضمن بناء السورة الكلي. وهو ما يقتضي مقارنة متعددة المستويات، تستحضر المعطى الإحصائي، ثم التحليل الصرفي، والدراسة المقطعية الحديثة، ضمن نسق يعكس التكامل بين البنية الصوتية والوظيفة الدلالية. ومن ثم، فقد اقتضت طبيعة هذه الدراسة أن تُبنى وفق هيكلية منهجية متدرجة، تبدأ بطرح يبسط إشكالية التناوب الصيغي بين صيغتي "فعل" و "أفعل"، ثم تنتقل إلى عرض المعطيات الإحصائية المتعلقة بهما، لتلها قراءة صوتية-مقطعية تفصيلية، تنتهي بتحليل دلالي يفسّر أبعاد التناوب داخل السياق القرآني.

### المبحث الأول

#### إشكالية التناوب الصيغي بين صيغتي "فعل" و "أفعل"

سبقت الإشارة إلى أن التناوب بين صيغتي "فعل" و "أفعل" ظلّ مثار اهتمام لغوي وبلاغي في التفاسير والمصنفات التراثية، حيث لاحظ المفسرون واللغويون منذ وقت مبكر وجود أفعال ذات جذر واحد تأتي أحياناً في صيغة "فعل" وأحياناً في صيغة "أفعل"، دون أن يترتب على هذا التباين فرق دلالي جليّ على المستوى الظاهر، كما في: "نَجَّى وأنجى"، و"نَزَلَ وأنزل"، و"نَبَأَ وأنبأ"، وغيرها من الأفعال التي تكررت في سياقات قرآنية مختلفة. وقد أشار بعض الدارسين المعاصرين، مثل فاضل السامرائي<sup>4</sup>، إلى هذه الظاهرة من باب البلاغة السياقية أو الخصائص الأسلوبية، إلا أن المعالجة ظلت في الغالب سطحية أو جزئية، ولم تتجاوز توصيف الأثر الناتج عن التناوب إلى تحليل أسبابه البنائية أو استكشاف علله اللسانية العميقة.

فالإشكال الأساس الذي تطرحه هذه الدراسة لا يتمثل فقط في إثبات وجود هذا التناوب، إنما في مساءلة الأساس النظري الذي يُبرره، وتحديد طبيعته؛ أي هل هو تناوب وظيفي ناتج عن اعتبارات دلالية تداولية، أم أن هناك محددات صرف-صواتية أعمق تتحكم في اختيار إحداها على حساب الأخرى؟ ولماذا تتناوب هاتان الصيغتان بالذات في الأداء المعنوي؟ ولم لا تحلّ صيغ أخرى (مثل "فاعل" أو "استفعل") محلّهما في هذه المواضع؟ وهل يمكن الحديث عن نظام صرف-صواتي خفي يؤطر هذا التناوب ويكشف منطقته الداخلي في البنية القرآنية؟

لقد تعاملت أغلب الأدبيات التقليدية مع "أفعل" و "فعل" من زاوية الوظيفة العامة لكل منهما: ف"أفعل" تدل عادة على الإحداث أو النقل من حال إلى حال، بينما تُنسب إلى "فعل" دلالة التكرير أو التعميد المشددة. غير أن هذا التحديد لم يُرافقه تحليل مقطعي يكشف ما إذا كان لهذه الصيغ خصائص صوتية عميقة تسهم في تشكيل المعنى، وتفرض حدود استخدامها في السياق القرآني، بما يجعلها ليست مجرد أدوات صرفية قابلة للتناوب الحرّ، بل بنى لغوية منتظمة تشغل وفق معايير دقيقة تملها طبيعة المقاطع الصوتية والبنية الإيقاعية للكلمة.

لذا، تنطلق هذه الدراسة من فرضية أساسها أن التناوب بين صيغتي "فعل" و "أفعل" لا يُفهم على أنه مجرد ترادف تعبيرية، بل هو نتيجة تفاعل معقد بين البنية الصرفية والبنية الصوتية، وأن النمط المقطعي لكل صيغة يسهم في تشكيل الأثر الدلالي-الإيقاعي للفعل. وبناء عليه، فإن هذه الدراسة تهدف إلى تقديم إجابات علمية على الأسئلة الآتية:

- هل التناوب بين صيغتي "فعل" و"أفعل" في السياق القرآني ناتج عن اعتبارات صرفية دلالية فقط، أم أن البنية الصوتية تلعب دورا في ترجيح إحداهما؟
- ما المبادئ الصوتية والمقطعية التي يمكن أن تُفسر هذا النوع من التناوب؟
- لماذا يقع التناوب تحديدا بين هاتين الصيغتين دون غيرهما من الصيغ الممكنة؟ وما دلالة ذلك في ضوء البنية الإيقاعية للنص؟
- ما الذي تكشفه دراسة هذا التناوب في سورة يوسف من أنماط توزيعية ودلالات سردية وبلاغية؟ وللإجابة على هذه الأسئلة، سنعمد في هذه الدراسة على منهج وصفي تفسيري، قائم على التصور التوليدي-الصوتي للغة، وتحديدًا في ضوء ما قدمه Guerssel و<sup>5</sup> Lowenstamm في إطار النظرية المقطعية. ويقوم هذا المنهج على تحليل بنية الكلمة من حيث مقاطعها الصوتية (syllabic structure)، وتوزيع الأصوات داخل الكلمة. كما تسعى الدراسة إلى تتبع المواقع التي وردت فيها الصيغتان "فعل" و"أفعل" داخل سورة يوسف حصرا، لتحخيص فرضيات الدراسة. وقد تم دعم هذا التحليل النظري بدراسة إحصائية، ترصد عدد مرات ورود كل صيغة، وتوزيعها بحسب الضمائر، والوظائف، والسياقات الحوارية والسردية، مما يُتيح بناء استنتاجات قابلة للمناقشة والمراجعة ضمن نسق لغوي متكامل يجمع بين المعطى الكمي والتحليل النوعي. وهكذا، فإن هذه المقاربة تسعى إلى تقديم قراءة جديدة لبنية الكلم القرآني، من خلال دراسة صرف-صواتية لتناوب صيغتين.

## المبحث الثاني

### دراسة إحصائية لتناوب صيغتي "فعل" و"أفعل" في سورة يوسف

تندرج هذه الدراسة الإحصائية في سياق البحث عن العلل الصرفية والصواتية التي تفسر ظاهرة التناوب بين صيغتي "أفعل" و"فعل" في الخطاب القرآني، وتقتضي منا هذه المقاربة أن يُسهّل التحليل برصد وصفي لمواضع تحقق الصيغتين داخل المتن التطبيقي، وهو هنا سورة يوسف. ويتطلب هذا الرصد بدوره الوقوف عند عدد من المؤشرات الإحصائية التي تهاجم تواتر كل صيغة، وتوزّعها بحسب الضمائر المستعملة (سواء كانت للمتكلم أو للمخاطب أو للغائب)، وتوزيعها الزمني بين الماضي والمضارع والأمر، افتراضا منا بأن اختلاف هذه المؤشرات قد يحمل دلالة وظيفية ذات أثر في التوجيه البلاغي والسردية للنص.

لذلك، سنقدم قراءة في التوزيع الإحصائي لصيغتي "أفعل" و"فعل" ضمن بنيات سورة يوسف، قصد الكشف عن الفروق في نسب الحضور، والهيمنة، وتنوع الضمائر والأزمنة، وهو ما سيمثل قاعدة صلبة للتحليل المقطعي لاحقا، لكي يسهم في بلورة تأويل علمي للدلالات التي يكتسبها كل بناء صرفي داخل النظم القرآني.

وبالعودة إلى عمل الرزاق<sup>6</sup> فإن نتائجه الأولية أظهرت أن سورة يوسف تزخر بصيغ الأفعال المزيدة على نحو لافت، حيث تم إحصاء ما مجموعه (119) فعلا مزيدا، يتوزع على سبع صيغ صرفية رئيسية. ومن بين هذه الصيغ، تتبوأ صيغة "أفعل" موقع الصدارة من حيث عدد التكرار والتنوع السياقي، متبوعة بصيغة "فعل"، رغم قلة عدد مواضعها نسبيا مقارنة بـ"أفعل". ويُعدّ هذا التباين في التكرار مؤشرا أوليا على وجود فارق وظيفي دقيق بين الصيغتين، ليس على مستوى المعنى الظاهري فحسب، بل في مدى مناسبة كل صيغة لمقتضى الحال في السياق القرآني. ومن ثمّ، فإن الهدف من هذا الرصد الإحصائي ليس مجرد عدّ وتكرار، بل يتّجه إلى تفكيك البنية التوزيعية للصيغتين داخل النص، وفهم آلية توظيف كل صيغة بحسب نوع الخطاب، ووظيفة الفعل، وزمن الحدوث، ونمط التفاعل بين الشخصيات داخل القصة القرآنية.

وانطلاقاً من هذا التصور، سنعرض في الجدول الآتي ملخّصاً إحصائياً لترتيب الصيغ الفعلية المزيدة الرئيسة في سورة يوسف، وفقاً لعدد التكرار، والنسبة المئوية من مجموع الأفعال المزيدة، ثم من مجموع الأفعال الكلية في السورة، وأخيراً من مجموع مفردات السورة:

(1) الجدول رقم 1: ملخّص إحصائي لترتيب الصيغ الفعلية المزيدة الرئيسة في سورة يوسف،

الصيغة	عدد الأفعال	نسبتها المئوية من مجموع الأفعال المزيدة (%)	نسبتها المئوية من مجموع أفعال السورة (%)	نسبتها المئوية من مجموع كلمات السورة (%)
أَفْعَلَ	75	63.03	13.44	3.17
فَعَلَ	25	20.83	5.89	1.93
صيغ أخرى (مزيدة)	19	16.14	3.42	1.12
المجموع	119	100	22.75	6.22

نستنتج من خلال الجدول (1) مؤشراً أولياً على وجود انتظام صرفي دقيق في اختيار الصيغ داخل البناء السردى لسورة يوسف، وهو ما يرجح فرضية أن التناوب بين "أفعل" و"فعل" لا يخضع لمبدأ الترادف الحر، بل يرتكز على تمايز وظيفي ربما يتصل بالبنية الزمنية للفعل، وضميره الفاعل، وسياقه الخطابي. ومن ثمّ، فإن التفاوت في النسب لا يُقرأ في ضوء الكم فقط، بل ينبغي تأويله في ضوء الأثر البلاغي والإيقاعي للصيغة ضمن المشهد القرآني. وعلى هذا الأساس، سننتقل إلى تحليل صيغة "أفعل" داخل سورة يوسف، من حيث التوزيع، والضمائر، والأزمنة.

المطلب الأول: العنوان الفرعي الثاني:

سنعنى في هذا الجانب من دراستنا بإحصاء توزيع صيغة "أَفْعَلَ" داخل النسيج التركيبي لسورة يوسف، وذلك من منظور كمي يهدف إلى رصد تمظهراتها الصرفية من حيث عدد الورد، والضمائر المتحققة، والأزمنة المستعملة. ويمثل هذا البعد الإحصائي أساساً تمهيدياً لتحليل نوعي أعمق، يتقصّى الغاية من تناوب هذه الصيغة مع صيغة (فَعَلَ) دون غيرها من الصيغ الصرفية الأخرى.

وقد كشفت المعطيات أن صيغة "أَفْعَلَ" قد وردت في سورة يوسف 75 مرة، من أصل 119 فعلاً مزيداً، أي ما نسبته 63.03% من الأفعال المزيدة، و 13.44% من مجموع الأفعال الواردة بالسورة، و 3.17% من مجموع كلمات النص، وهو حضور دال، يفوق غيره من الصيغ المزيدة من حيث التكرار والانتشار.

جدول رقم (2): توزيع أفعال صيغة "أفعل" بحسب الضمير والزمان

الضمير	الزمن	عدد الأفعال	الأمثلة
المتكلم المفرد	الماضي	1	أَمْنُكُمْ
	المضارع	3	أُغْنِي، أُرْسِلُهُ، أُوْفِي
المتكلم الجمع	الماضي	6	أَقْبَلْنَا، أَنْزَلْنَاهُ، أَرْسَلْنَا، أَعْطَيْنَاهُ، أَوْحَيْنَا (مرتان)
	المضارع	6	نُضَيِّعُ، نُصَيِّبُ، نُشْرِكُ، نُفْسِدُ، نُوحِيهِ (مرتان)
الغائب المفرد	الماضي	13	أَنْزَلَ، أَلْقَاهُ، أَرْسَلْتَ، أَخْرَجْنِي، أَتَمَّهَا، أَنْسَاهُ، ...
	المضارع	6	أَعْطُوهُ، يَفْلَحُ، يَغْنِي، يَضِيْعُ، يَبْدِيهَا، يَحْزَنِي
الغائب المثني	الماضي	1	أَلْفِيَا

الغائب الجمع	الماضي	7	أسروه، أرسلوا، آمنوا، أعطوه، أكبرنه، أجمعوا (مرتان)
	المضارع	2	يؤمنون (مرتان)
المخاطب المفرد	الماضي	1	أعطيتني
	الأمر	5	أوف، أكرمي، أفيتنا، أعرض، أكرمي
المخاطب الجمع	المضارع	2	تؤتونني، تحسنون
	الأمر	4	أفتوني، أكرمي، ألقوه (مرتان)

يمكن أن نستنتج، بناء على المعطيات الإحصائية الملاحظة في الجدول رقم (2)، أن ضمير الغائب يُمثل النسبة الأعلى من حيث ارتباطه بصيغة "أفعل"، إذ تحققت معه الصيغة في (29) موضعاً، موزعة على صيغ الماضي والمضارع، مع الغلبة لأفعال الماضي (21 فعلاً). وتأتي هذه الصيغة في هذا السياق لتؤدي وظيفة وصفية تقرر الأفعال الكبرى للشخصيات، وتوجه إيقاع السرد من الخارج دون تدخل مباشر من المتكلم.

أما ضمير المتكلم، فقد ورد متصلاً بالفعل في (16) موضعاً، متساوياً تقريباً بين صيغ الماضي والمضارع، وهو ما يشير إلى مواضع محددة تدخلت فيها شخصيات القصة، مثل يوسف ويعقوب عليهما السلام، ويكشف هذا عن بعد حوار خاص يخرج فيه الفعل من حيز التقرير إلى حيز التوجيه والإفصاح، مع ما يحمله ذلك من حمولة دلالية ذاتية وأثر تعبيرية مباشر. أما ضمير المخاطب، فقد وردت معه الصيغة في (12) موضعاً أيضاً، نصفها تقريباً بصيغة الأمر، مما يدل على قوة الحضور الحوارية في البنية النصية للسورة، خاصة في المقاطع التي تتضمن حوارات مباشرة بين الشخصيات (يوسف مع الساقى أو مع إخوته أو مع الملك). وتكتسب صيغة "أفعل" هنا قيمة تداولية إنجازية، إذ لا تكتفي بنقل الفعل، بل تُنشئه طلباً وتوجهاً.

ومن جهة أخرى، يُظهر توزيع الأزمنة في ارتباطها بهذه الضمائر تنوعاً لافتاً، حيث تتوزع الأفعال بين الماضي والمضارع والأمر، مع غلبة للماضي في ضمائر الغائب، في حين يسجل المضارع والأمر حضوراً معتبراً مع ضميري المتكلم والمخاطب. ويكشف هذا التوزيع عن حياد زمني نسبي للصيغة، يجعلها قابلة للتكيف مع مقام الإخبار (في السرد الماضي)، ومقام الحجاج والتوجيه (في المضارع والأمر)، وهو ما ينسجم مع الطابع المركب لسورة يوسف، التي تمزج بين الحكاية والبناء الحوارية والانفعالية والتوجيهية.

وبذلك، تُبرز هذه المعطيات الإحصائية أن اختيار صيغة "أفعل" لم يكن اختياراً صرفياً معجمياً فحسب، بل كان اختياراً تداولياً دقيقاً يراعي سياق الفاعل (ضميراً وزمناً)، ويحيل على وظائف متنوعة تتراوح بين التقرير، والتوجيه، والإقناع، والإنشاء. ويُمهّد هذا التوزيع المتوازن والوظيفي الطريق نحو قراءة مقطعية صوتية أعمق، تنظر في مدى انسجام هذه التوزيعات مع البنية الصوتية للصيغة في السياق القرآني.

#### المطلب الثاني: إحصاءات صيغة "فَعَل" في سورة يوسف

سنعنى في هذا الجانب من دراستنا بإحصاء توزيع صيغة "فَعَل" ضمن النسيج التركيبي لسورة يوسف، من منظور كمي يروم الإحاطة بتمظهراتها الصرفية من حيث عدد الورد، والضمائر المتحققة، والأزمنة المستعملة. ويمثل هذا البعد الإحصائي مدخلاً تمهيدياً لفهم الخصائص التداولية لهذه الصيغة ومقارنتها بما تحقّق لصيغة "أفعل" في السياق ذاته. وقد كشفت المعطيات أن صيغة "فَعَل" وردت في سورة يوسف في 25 موضعاً، من أصل 120 فعلاً مزيداً، أي بنسبة 20.83% من الأفعال المزيدة، و5.89% من مجموع الأفعال الواردة في السورة، و1.93% من مجموع كلمات النص، وهو حضور معتبر، وإن كان أقل حضوراً من صيغة "أفعل"، ما يشير إلى تمايز وظيفي دقيق بين الصيغتين داخل السياق السردية نفسه.

جدول رقم (3): توزيع أفعال صيغة "فَعَلَ" بحسب الضمير والزمان

الضمير	الزمن	عدد الأفعال	أمثلة
المتكلم المفرد	الماضي	3	نَبَأْتُكُمْ، عَلَّمَنِي، عَلَّمَنِي
المتكلم المفرد	المضارع	2	أُنَبِّئُكُمْ، أُبْرِئُ
المتكلم الجمع	الماضي	3	مَكَّنَا، عَلَّمَانَاهُ (مرتان)
المتكلم الجمع	المضارع	1	نُعَلِّمُهُ
المخاطب المفرد	المضارع	1	تُنَبِّئُكَ
المخاطب المفرد	الأمر	1	نَبِّئْنَا
المخاطب الجمع	الماضي	3	سَمَّيْتُمُوهَا، قَدَّمْتُمْ، فَرَطْتُمْ
المخاطب الجمع	المضارع	1	تُفَيِّدُون
الغائب المفرد	الماضي	7	عَضَّنَا، غَلَّقْتَ، كَلَّمَهُ، سَوَّلْتَ، جَهَّزَهُمْ
الغائب المفرد	المضارع	1	كُذِّبُوا

نلاحظ، انطلاقاً من معطيات الجدول، أن ضمير الغائب يحتل المرتبة الأولى من حيث التكرار، إذ ارتبطت به الصيغة في (8) مواضع، أغلبها بصيغة الماضي (7 أفعال). ويعكس هذا التحقق الكثيف توظيف الصيغة في خدمة البناء السردى الخبرى للنص، بوصفها أداة لنقل الأفعال المنجزة من قبل الشخصيات وتوثيق تطورات الحدث دون تدخل مباشر من السارد.

أما ضمير المتكلم، فقد ورد في (8) مواضع كذلك، متوزعاً بين المفرد والجمع، وموزعاً أيضاً بين أزمنة الماضي والمضارع، وهو ما يدل على مواضع تدخل الذات المتكلمة (مثل إخوة يوسف ويوسف عليهم السلام)، للإفصاح عن مواقفها وتفسير أفعالها، مما يضيف على الصيغة طابعاً إخبارياً شخصياً يراهن على الإقناع الذاتى. في حين لم تظهر الصيغة مع ضمير المخاطب إلا في مواضع محدودة (4 مواضع)، موزعة بين الأمر والمضارع، وهو ما يكشف عن دورها الثانوي في الحوارات المباشرة، بخلاف ما لاحظنا في صيغة "أَفْعَلَ" التي تحققت مع المخاطب بصورة بارزة، خصوصاً بصيغة الأمر.

أما من حيث التوزيع الزمني، فتتوزع أفعال "فَعَلَ" بين الماضي (17 فعلاً)، والمضارع (7 أفعال)، والأمر (1)، وهو ما يبرز الغلبة المطلقة لزمن الماضي، ويُعزِّز ارتباط هذه الصيغة بالمقام السردى الإخبارى، لا الحوارى أو الإنشائى. وبناء على هذه القراءة، يمكن القول إن حضور "فَعَلَ" في سورة يوسف، وإن كان أقل عددياً من "أَفْعَلَ"، فإنه يتسم بتركيز وظيفى دقيق، يُبرز ميلها نحو توثيق الأفعال ذات الكثافة الإجرائية أو الانفعالية، التي تتطلب دلالة التعدية أو التكرار أو الشدة، مما يجعل منها أداة لصوغ مشاهد سردية ذات وقع درامى أو وجدانى قوى. وبذلك، فإن البنية الإحصائية لصيغة "فَعَلَ" تمهّد بدورها لتحليل مقطعي صوتى يرصد علاقة البنية الصرفية الصوتية للسياق الوظيفى، ويقارنها بما تحقق لصيغة "أَفْعَلَ" من وظائف مشابهة أو مغايرة، في إطار التناظر الصرفى داخل السياق القرآنى.

### المبحث الثالث

#### التحليل المقطعي لصيغتي "فعل" و"أفعل"

يستند هذا التحليل إلى النظرية المقطعية الصوتية التي طورها كل من Guerssel<sup>7</sup> و Lowenstamm، التي تُعتبر امتدادًا للنظرية التنضيدية متعددة الخطوط التي قدمها McCarthy<sup>8</sup>. وتفترض هذه النظرية أن جميع الألسن الطبيعية تلتزم بتوليفات مقطعية محددة لا يمكن تجاوزها في بنية الكلمات. وفي ما يتعلق باللسان العربي، تؤكد النظرية المقطعية أن بناءه المقطعي لا يتجاوز ثلاثة أنماط رئيسية هي:

(ص ص ص)

(ص ص صا)

(ص صا)<sup>9</sup>

حيث لا يقبل البناء المقطعي في العربية تفرع الاستثناف على شكل (ص ص صا\*)، أي الابتداء بصامتين متتاليتين، وهو ما يتوافق مع القاعدة القائلة بأن العرب لا تبدأ الكلمات بساكنين متتاليتين. كما لا يقبل بتفرع النواة والقافية، معاً، داخل صيغة واحدة (ص ص صا\*)؛ ذلك أن العربية ترفض توالي ساكنين يلهما متحركان في الكلمة الواحدة. وتؤكد النظرية المقطعية أيضاً أن جميع الصيغ الصرفية الفعلية تتشكل من خلال توليف بين هذه المقاطع الثلاثة (ص ص صا)، (ص ص صا)، و(ص ص صا) وبين المقطع (ص ص صا) الذي يُستدعى في نهاية البناء المقطعي. ونتيجة لهذا التوليف، نحصل على عدة صيغ فعلية عربية، منها:

ص ص ص + ص ص ص = ص ص ص ص ص (الصيغة الأولى "فعل")

ص ص صا + ص ص ص = ص ص ص ص صا (الصيغة الثالثة "فَاعل")

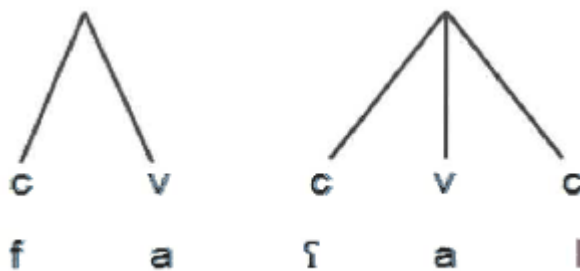
ص ص ص ص + ص ص ص = ص ص ص ص ص صا (الصيغتان الثانية والرابعة "فَعْل" و"أفعل")

أما باقي الصيغ الفعلية في العربية، فتشمل زيادات خارجية تؤدي إلى تغيرات على مستوى البناء القطعي والمقطعي للصيغة، بالإضافة إلى تأثيرها على عدد المواقع في الكلمة.

وتنبع أهمية هذه النظرية من كونها لا تنظر إلى الكلمة كوحدة خطية سطحية فقط، بل باعتبارها هيكلًا مقطعيًا إيقاعيًا معقدًا يحدد إمكانات الصيغة ويوجه دلالتها، مما يتيح فهماً أعمق للعلاقة بين الشكل الصرفي والبنية الصوتية والدلالية في اللغة العربية.

المطلب الأول: دراسة مقطعية لصيغة «فَعْل»:

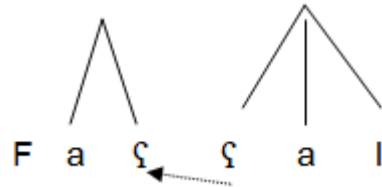
تعتبر الصيغة المجردة (فَعْل)، ذات البنية المقطعية (ص ص ص صا)، الأصل الذي تتفرع منه باقي الصيغ الصرفية الفعلية في العربية، وفقاً للنظرية المقطعية الصوتية. هذه الصيغة الأساسية تشكل القاعدة التي يُبنى عليها تحليل التراكيب المقطعية للصيغ المزيدة، إذ يُفترض أن هذه الصيغ ليست سوى تفرعات أو توسعات للبنية الأصلية.



وحسب النظرية المقطعية، من الإمكانيات التي يسمح بها البناء المقطعي لصيغة (فَعَلَ) هو نقل الحرف الأول (جذر 1، أي فاء الفعل) إلى خارج القطعة المقطعية، مع نقل الصائت المرتبط بالبناء للمعلوم إلى موقع هذا الحرف ليصبح نواة مستقلة له.



ينتج عن هذا النقل وجود موقع فارغ داخل البنية المقطعية، يقبل تعويضه بانتشار الجذر الثاني (ج2) ليملاً هذا الفراغ باعتباره أقرب صامت متاح في البنية المقطعية.



وبهذا تتشكل صيغة «فَعَلَ» (Faʔʔal) ، التي تتميز بتمدد الجذر الثاني ضمن البناء الصوتي للمقطع.

المطلب الثاني: دراسة مقطعية لصيغة «أَفْعَلَ»:

يكشف التحليل المقطعي لصيغة «أَفْعَلَ» أنها لا تمثل زيادة خارجية محضة كما قد يبدو في النظرة الأولى، إذ إن إدخال الهمزة في أول البنية لم يأت بوصفه عنصراً زائداً صرفياً، بل استُدعي بوصفه ضرورة مقطعية لملء الموقع الذي ينشأ نتيجة نقل صائت البناء للمعلوم (a) إلى ما قبل فاء الفعل (ج1).



مما ينتج عنه بنية من النمط (صا ص ص ص ص\*)، غير أن هذه البنية غير مقبولة في اللسان العربي، لأنها تقتضي البدء بصائت، وهو ما يتعارض مع القاعدة الصوتية القاضية بأن العرب لا يبدؤون الكلمة بتحريك مجرد دون صامت ابتدائي. فوفقاً للنظرية المقطعية، ينشأ موقع داخل البناء المقطعي نتيجة نقل الصائت الخاص بالبناء للمعلوم الحركة (a) إلى ما قبل الحرف الأول من الجذر (ج1، فاء الفعل). وبهذا الشكل، يتم الانتقال من الصيغة الأصلية (فَعَلَ) (faʔʔal) إلى الصيغة الرابعة (أَفْعَلَ) (ʔafʔal) عبر تعديل في ترتيب المقطع، حيث يتحول البناء المقطعي إلى الشكل (ص ص ص ص ص ص\*) (\*).



فالهمزة هنا ليست من أحرف الزيادة، وإنما هي جزء من الهيكل البنيوي للصيغة. وقد تم استدعاؤها لإتمام مقطع أصلي (ص ص ص ص) في صيغة أفعل.

ويوضح هذا التحليل أن اشتراك صيغة "أفعل" مع صيغة "فعل" في البناء المقطعي والهيكل (ص ص ص ص ص ص) يمنحهما قرابة بنيوية، وهو ما يفسر، من منظور مقطعي، إمكان التداخل الدلالي بينهما، في مقابل الصيغة المجردة أو الصيغ الأخرى ذات الهيكل المختلف

#### المطلب الثالث: النتائج الدلالية للصيغتين

تكشف المقارنة الدقيقة بين صيغتي "فعل" و "أفعل" على مستوى بنيتهما المقطعية والهيكل البنيوي المشترك عن جانب مهم في تفسير دلالاتهما، وهو أن الاشتراك في البناء الداخلي ينعكس على الاشتراك في الوظائف المعنوية. إذ إن كلا الصيغتين تندرجان ضمن ما أطلق عليه ابن عصفور الإشبيلي "الصيغ التي جاءت على وزن الرباعي وليس بملحق به"، نظراً لأنها تحقق تمّداً بنيوياً يجعلها أكثر قدرة على حمل الدلالات الزائدة عن أصل الفعل الثلاثي.

وقد أسهم هذا التماثل البنيوي في جعل الصيغتين تتقاسمان، في الاستعمال القرآني، دلالات مركزية مشتركة في مقدمتها دلالة السببية والتعدية. ويظهر ذلك بجلاء في الآيات التي اختار فيها القرآن توظيف إحداهما أو الأخرى في سياقات دلالية متقاربة، كما في استعمال "نبأ" و "أنبا" للإخبار، و "نجى" و "أنجى" للإنقاذ، و "نزل" و "أنزل" لإنزال الوحي. وقد عبّر فاضل السامرائي عن هذه الملاحظة بقوله إن هاتين الصيغتين قد تستعملان في القرآن بمعنى واحد أو في ما يشبه المعنى الواحد، مما يجعل التمايز بينهما مسألة بالغة الدقة.

لكن مع هذا القرب الدلالي، يبقى لكل صيغة خصيصة إجرائية تميّزها على المستوى البلاغي، إذ تميل صيغة "أفعل" إلى الإيحاء بالفعل المباشر أو المبادرة أو الابتداء بالفعل، وذلك بما ينسجم مع موقع الهمزة في بناء الكلمة وقدرتها على إحداث نقلة بدء صوتية ومعنوية. أما صيغة "فعل" فتتسم بدلالة التكرير أو التثنية أو التسبب التدريجي في الفعل، وهو ما تعبر عنه الصيغة عادة عند تضعيف الصامت الثاني، بما يعكس قوة الحدث وامتداده الزمني أو الكيفي.

ولعل هذا التباين الدقيق يفسر سبب توزع الصيغتين في سورة يوسف بين مواضع تتطلب توكيد الفعل وتكثيفه (فعل)، ومواضع تقتضي استحضر المباشرة والإقدام على الحدث (أفعل). وهكذا فإن دراسة البنية المقطعية لا تقتصر على تأكيد التماثل البنيوي، بل تساعد على فهم ما تتيحه الصيغة من إمكانات الإيحاء البلاغي والدلالي، وهو ما لا يمكن رصده من خلال التحليل الصرفي التقليدي وحده.

كما تدل هذه النتائج على أن التشابه المقطعي للصيغتين أسهم في إباحة استعمالهما معا في اللسان العربي للدلالة على المعنى نفسه أو القريب منه، حتى شاع في الاستعمال الجمع بينهما بلا حرج، ما لم يقتض السياق تفرقةً بلاغياً دقيقاً. وقد يكون هذا واحداً من الأسباب التي جعلت بعض المفسرين واللغويين ينظرون إليهما على أنهما بدائل صرفية متكافئة، في حين يوضح التحليل الصوتي المقطعي أن هذا التكافؤ مشروط بتقارب البنية القطعية واشتراك الصيغة في الهيكل الصوتي.

#### خاتمة:

تؤكد هذه الدراسة أن ظاهرة تناوب صيغتي "فعل" و "أفعل" في النص القرآني لا يمكن تفسيرها تفسيراً صرفياً معجمياً تقليدياً بمعزل عن معطيات التحليل الصوتي والمقطعي. فقد أظهر التحليل المقطعي الدقيق، في ضوء النظرية الصوتية الحديثة، أن الاشتراك بين الصيغتين في البنية القطعية (CVCCVC) وعدد المواقع الستة لا يؤدي إلى تشابه بنيوي شكلي فحسب، وإنما يتجاوز ذلك إلى إنتاج دلالة سببية وتعدية مشتركة، الأمر الذي يبرر استعمالهما في سياقات سردية متقاربة الدلالة داخل سورة يوسف.

ومع ذلك، فإن الفروق الدقيقة بين آلية الزيادة (تضعيف الصامت الثاني في "فعل"، مقابل نقل صائت البناء المعلوم واستدعاء الهزمة في "أفعل") تمنح كل صيغة إحاءً بلاغيًا خاصًا، يرتبط بدلالة التكرير والامتداد في الأولى، ودلالة البدء والمباشرة في الثانية. وقد أثبت هذا التمايز أن التفسير الصرفي البسيط، الذي ينظر إلى الصيغتين على أنهما مجرد بديلين متكافئين، لا يفي بالغرض في مقارنة دلالاتهما المركبة. وتفتح هذه النتائج آفاقًا جديدة في دراسة الصيغ الصرفية في القرآن الكريم، وتؤكد الحاجة إلى اعتماد مقارنة لسانية تكاملية تجمع بين:

- التحليل الصرفي الاشتقائي
- التحليل الصوتي المقطعي
- التحليل الدلالي السياقي
- التحليل البلاغي الأسلوبي

بما يسمح بفهم أكثر عمقًا للدلالات المتخفية وراء بنية اللفظ القرآني وإيقاعه.

انطلاقًا من ذلك، توصي الدراسة بما يلي:

- توسيع نطاق التحليل المقطعي الصوتي ليشمل جميع الصيغ الزيادة الثلاثية والرباعية في القرآن الكريم، لرصد ظواهر التناوب البنيوي والدلالي بينها.
- بناء معجم صرف-صواتي مقطعي للغة العربية يوضح التفاعلات الدقيقة بين الهيكل البنيوي والصيغة والدلالة، ويكون مرجعًا للباحثين في علوم اللغة والبيان.
- تشجيع الدراسات التطبيقية المقارنة بين النص القرآني ونصوص العربية القديمة (الشعر الجاهلي والحديث النبوي)، لرصد مدى اتساق الظواهر الصرفية والصواتية عبر العصور.
- إدماج نتائج التحليل المقطعي في مناهج تفسير القرآن الكريم، لتجاوز محدودية التفسير البياني القائم على المعاجم وحدها، نحو مقارنة علمية شمولية.

تؤكد هذه الخلاصة أن الجمع بين علم الصرف والنظرية المقطعية الصوتية يمثل مدخلًا واعدًا لتفسير دقائق المعنى القرآني، ويفتح للدارسين مجالًا رحبًا لتطوير معارفهم في لسانيات النص القرآني وأسرار بلاغته

#### بيانات الإفصاح:

- الموافقة الأخلاقية والموافقة على المشاركة: تم الاتفاق على المشاركة في البحث وفقاً للإرشادات الخاصة بالمجلة.
- توافر البيانات والمواد: كافة البيانات والمواد متاحة عند الطلب.
- مساهمة المؤلفين: يتحمل المؤلفين مسؤولية كافة محتويات البحث والتحليل والمنهجية والمراجعة الكاملة.
- تضارب المصالح: لا يوجد تضارب في المصالح لأي طرف من خلال تصميم البحث وتقديمه وتقييمه.
- التمويل: لا يوجد أي تمويل مخصص لهذا البحث.

— شكر وتقدير: الشكر الجزيل لأكاديمية التطوير العلمي ومجلة المؤتمرات العلمية (JSC) على الدعم والإرشادات  
(<https://sdasmart.org/jsconf>)

#### قائمة المراجع:

- القرآن الكريم. (د.ت). القرآن الكريم برواية حفص عن نافع .
- ابن عاشور، الطاهر. (1974). التحرير والتنوير. الدار التونسية للنشر، تونس.
- ابن عطية، عبد الحق. (2002). المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز. دار الفكر، بيروت.
- الرزاق، هجر. (2016). اصطفاء الأوزان الصرفية في سورة يوسف: دراسة أسلوبية بلاغية [بحث غير منشور]. كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة السلطان مولاي سليمان.
- الزمخشري، جار الله. (2009). الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل. دار المعرفة، بيروت.
- السامرائي، فاضل. (2003). معاني النحو (ج. 1). دار عمار للنشر والتوزيع، عمان.
- Guerssel, M., & Lowenstamm, J. (1991). *Ablaut in Classical Arabic: An analysis in terms of the CV theory*. *Linguistic Inquiry*, 22(2), 195–222.
- McCarthy, J. J. (1987). Prosodic morphology and template morphology. In M. Hammond & M. Noonan (Eds.), *Theoretical morphology: Approaches in modern linguistics* (pp. 253–277). Academic Press, San Diego.

#### References

- *The Holy Qur'an. (n.d). The Holy Qur'an (Ḥafṣ 'an Nāfi' narration).*
- *Ibn 'Ashūr, al-Ṭāhir. (1974). Al-Taḥrīr wa al-tanwīr. Tunisian Publishing House, Tunis.*
- *Ibn 'Aṭīyya, 'Abd al-Ḥaqq. (2002). Al-Muḥarrar al-wajīz fī tafsīr al-kitāb al-'azīz. Dār al-Fikr, Beirut.*
- *Al-Razzāqī, Hajar. (2016). The selection of morphological patterns in Sūrat Yūsuf: A stylistic and rhetorical study [Unpublished paper]. Faculty of Arts and Humanities, Sultan Moulay Slimane University.*
- *Al-Zamakhsharī, Jār Allāh. (2009). Al-Kashshāf 'an ḥaqā'iq ghawāmiḍ al-tanzīl wa 'uyūn al-aqāwīl fī wujūh al-ta'wīl. Dār al-Ma'rifa, Beirut.*
- *Al-Sāmarrā'ī, Faḍīl. (2003). Ma'ānī al-naḥw (Vol. 1). Dār 'Ammār for Publishing and Distribution, Amman.*
- *Guerssel, M., & Lowenstamm, J. (1991). Ablaut in Classical Arabic: An analysis in terms of the CV theory. Linguistic Inquiry, 22(2), 195–222.*

- McCarthy, J. J. (1987). *Prosodic morphology and template morphology*. In M. Hammond & M. Noonan (Eds.), *Theoretical morphology: Approaches in modern linguistics* (pp. 253–277). Academic Press, San Diego.

\* المؤلف المرسل. محمد المودن

\*Corresponding author. EL MOUDDEN MOHAMED

الهوامش:

1 - سورة يوسف، الآية 2.

2 - سورة الدخان، الآية 3.

3 - Guerssel & Lowenstamm, (1991), p200.

4 - السامرائي، 2003، ص. 55.

5 -Guerssel, M., & Lowenstamm, J. (1991). 195–222.

6 - الرزائي، 2016، ص. 89.

7 -Guerssel, M., & Lowenstamm, J. (1991). 195–222.

8 - McCarthy, (1987), p 260

9- يُرمز بـ (ص) إلى صامت، أي حرف ساكن، بينما يُشير (صا) إلى صائت، أي حركة صوتية (حرف متحرك). وبذلك، يُمثّل الزوج (ص صا) ما يُعرف في اللغويات بالهيكل المقطعي CV، حيث يشير الحرف C إلى Consonant (صامت) و V إلى Vowel (صائت). هذا الترميز يُستخدم عالميًا في وصف البنية الصوتية للمقاطع اللغوية، ويُعد أساسًا في النظرية المقطعية الصوتية لتحليل بنية الكلمات.